

Distr.: General  
28 July 2008  
Arabic  
Original: English

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لاتخاذ إجراء

منظمة الأمم المتحدة للطفولة

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٨

١٥-١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨

البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت\*

### مركز إينوشيني للأبحاث التابع لليونيسيف: تقرير مرحلي عن برنامج عمل الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨ ومقترح التمديد بسنة واحدة\*\*

#### أولا - مقدمة

١ - أنشئ مركز إينوشيني للأبحاث التابع لليونيسيف في عام ١٩٨٨ في فلورنسا بإيطاليا. واستفاد منذ ذلك التاريخ من دعم متواصل تقدمه حكومة إيطاليا، على أساس اتفاق تعاون مع اليونيسيف، قابل للتجديد كل ثلاث سنوات.

٢ - ويعمل المركز على تعزيز قدرة اليونيسيف والحكومات والمؤسسات الشريكة على الاستجابة للاحتياجات المتطورة للأطفال والدعوة إلى نشر أخلاقيات تخدم الأطفال بقوة على المستوى العالمي. ويسهم المركز في الدور القيادي الذي تقوم به اليونيسيف على الصعيد الفكري، ويدعم السياسات التي توضع والإجراءات التي تُتخذ على صعيد المنظمة لتنفيذ جدول أعمال الألفية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

\* E/ICEF/2008/16

\*\* تأخر تقديم هذه الوثيقة بسبب الحاجة إلى إجراء مشاورات خارجية.

210808 210808 08-44121 (A)



٣ - ويعالج المركز الذي يعمل ببحرية أكاديمية الثغرات المعرفية وينظر في المسائل الناشئة، معززا بذلك قدرة اليونيسيف على استكشاف أبعاد جديدة لجدول أعمالها في المستقبل. وهو يقوم بدور مركز المعلومات الدولي في تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل تنفيذا فعالا في كل من البلدان المصنعة والبلدان النامية.

٤ - ويقدم المركز، استنادا إلى التحاليل المقارنة التي يجريها على الميدان من مختلف المناطق، معلومات تستند إليها اليونيسيف في رسم سياساتها، وهو يعزز دور المنظمة في الدفاع عن حقوق الأطفال على الصعيد العالمي، ويدعم قدرتها على إجراء الأبحاث واكتساب الخبرة من البرامج المنفذة، ويدعم تطوير البرامج وبناء القدرات.

٥ - ويستند برنامج المركز للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨ إلى ولاية المركز ومجالات مسؤولياته، والمبادئ التوجيهية التي وضعتها اللجنة الاستشارية الدولية للمركز، وإلى الاستنتاجات والتوصيات التي خلص إليها تقييم المركز للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥، والتي شددت على الدور الأساسي الذي تؤديه أبحاث المركز في توجيه سياسات اليونيسيف وأنشطتها في مجال الدعوة. وقد عزز برنامج الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨ دور المركز في توليد المعرفة ونقلها، كما عزز شراكاته مع منظمات ومؤسسات بحثية في مختلف المناطق، مع تشديد على البلدان النامية.

٦ - ويجري المركز أبحاثه بالتشاور مع مكاتب اليونيسيف وبالتعاون مع الأوساط الأكاديمية وصناع السياسات ومع وكالات الأمم المتحدة، ومنظمات ومراكز الخبرة المعنية بالأطفال.

٧ - وتولي خطة اليونيسيف الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٩ اهتماما كبيرا إلى توليد المعرفة ونشرها واستعمالها، وإلى توجيه أنشطة اليونيسيف والتأثير على السياسات والإجراءات الرامية إلى خدمة الأطفال في جميع أنحاء العالم، وإبراز مركزية الدور الذي تقوم به المنظمة على الصعيد العالمي بوصفها صوتا مستقلا ذا سلطة يدعو إلى نصره قضية الأطفال. وجدول أعمال المركز وثيق الصلة بمجالات التركيز في خطة اليونيسيف الاستراتيجية المتوسطة الأجل، لا سيما مجال التركيز ٤ و ٥.

٨ - وفي إطار الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل، يمثل البحث الاستراتيجية الأساسية في القيام بدور قيادي لخدمة الأطفال على الصعيد العالمي، وتعزيز صوت اليونيسيف ومصداقيتها، وتمكين المنظمة من الجمع بين الشركاء والإسهام في وضع جدول أعمال الخدمة قضية الأطفال في المستقبل. وتمثل الاستنتاجات التي خلصت إليها الأبحاث قاعدة قوية ومتطورة من المعلومات التي توجه أنشطة الدعوة ورسم البرامج وتعزيز فعالية التدخلات في المجالين التقني والعمليين اللازمة لتحقيق الأنشطة الرامية إلى مساعدة الأطفال في المجالات التي تركز عليها الخطة الاستراتيجية.

٩ - ووافق المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ٢٠٠٨ على ميزانية اليونيسيف للدعم لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، التي رفّعت من حجم الدعم المقدم إلى البحث، وأنشأت مكتب البحث لتعزيز أوجه التآزر مع جدول الأعمال العالمي لليونيسيف؛ وتوفير القيادة لجدول أعمال اليونيسيف في مجال الأبحاث الاستراتيجية؛ والمساهمة في تعميم وتطبيق استنتاجات الأبحاث. ويظل المعهد عنصراً محورياً أساسياً في الأبحاث التي تقوم بها اليونيسيف.

١٠ - ويوصى بتمديد برنامج المعهد للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨ سنة إضافية، للتأكد من تمشي البرنامج مع عملية التخطيط الاستراتيجي التي تقوم بها اليونيسيف، ومع ميزانية اليونيسيف للدعم للفترة ٢٠١٠-٢٠١١. وخلال ذلك العام الإضافي، سيواصل المعهد تعزيز ولايته ومجالات خبرته الثابتة، مهتدياً بالأهداف العامة الواردة في برنامجه المعتمد للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨ والدروس المكتسبة خلال برنامجه الحالي، والاستفادة في الوقت نفسه من التوجيهات التي تقدمها اللجنة الاستشارية الدولية للمعهد، ومن التشاور مع الشركاء الرئيسيين.

#### التوصيات الرئيسية الصادرة عن اللجنة الاستشارية الدولية لمعهد إينوشيني في عام ٢٠٠٨

(أ) صون حرية المعهد الأكاديمية وجدول أعماله المميز، لا سيما المحافظة على ولاية المعهد في مجال بحث المسائل ذات الأهمية العالمية، وتعزيز التحليل الشامل لعدة قطاعات، مع تركيز خاص على البلدان النامية، والنظر في حقوق الطفل، وتناول المسائل الحساسة والابتكارية والناشئة التي ستشكل جدول أعمال اليونيسيف في المستقبل وتؤثر على السياسات الدولية المتعلقة بالأطفال؛

(ب) القيام بأبحاث متقدمة وذات صلة لتعزيز الفعالية في تعميم الأبحاث واستخدام استنتاجاتها، وتقييم أثر الاستجابة للسياسات التي تؤثر على الأطفال، بطرائق منها تجميع الأدلة الإحصائية واتباع نهج متعددة الاختصاصات؛

(ج) توحيد دور المعهد في الجمع والتوسط بين مكاتب اليونيسيف، واللجان الوطنية، والمؤسسات الأكاديمية، وشركاء التنمية؛

(د) مواصلة تعزيز الشراكات مع المعهد، لا سيما مع مؤسسات البحث ورسم السياسات في البلدان النامية؛

(هـ) الاستفادة من خبرة المعهد، وتوسيع القدرات البحثية داخل اليونيسيف؛

(و) كفالة وجود تمويل متعدد السنوات قابل للتنبؤ يتسم بالثبات والمرونة لمواصلة تمويل جدول أعمال المعهد في مجال البحث.

## ثانياً - أسباب تمديد برنامج مركز إينوشيني للأبحاث

١١ - وضعت ميزانية اليونيسيف لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ دعماً مالياً لمركز إينوشيني للأبحاث ولمهام البحث التي تقوم بها المنظمة بوجه عام. وسيتواصل خلال عام ٢٠٠٩ وضع تفاصيل توجهات أنشطة البحث التي تقوم بها اليونيسيف، وترتيبها التنظيمية وتحديد مجالات تركيزها.

١٢ - وفي انتظار ذلك سيواصل المركز دعم الدور الذي تقوم به اليونيسيف لتوفير قيادة عالمية في مجال المعرفة لخدمة الأطفال، وتعزيز التزامها بالنهوض بأنشطة البحث، وتعزيز نشر وتنفيذ نتائج الأبحاث وتحسين التآزر مع برامج اليونيسيف العالمية وبرامج الدعوة في مجال السياسات. وخلال هذه السنة الانتقالية، سيقوم المعهد بتشجيع المزيد من الأبحاث ذات الصلة، لا سيما في مجال شواغل الأطفال الناشئة.

## ثالثاً - تنفيذ برنامج الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨

١٣ - واصل المعهد في دورة ٢٠٠٦-٢٠٠٨ عمله داخل الإطار العام لأهدافه البرنامجية الأربعة، وهي:

- (أ) توليد وتوصيل المعارف الاستراتيجية والمؤثرة المتعلقة بالمسائل التي تمسّ الأطفال وإعمال حقوقهم؛
- (ب) تعزيز تبادل المعارف ونقلها لدعم التفكير والحوار والإثراء المتبادل للتجارب؛
- (ج) دعم جهود اليونيسيف في مجال الدعوة ووضع السياسات والبرامج في سياق الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل ومساهمة اليونيسيف في جدول أعمال الألفية؛
- (د) تأمين وتعزيز القاعدة المؤسسية والمالية للمركز.

١٤ - ويُستَرشد بثلاث استراتيجيات مترابطة لبلوغ الأهداف الواردة أعلاه:

- (أ) التحليل القائم على الأدلة، والمستند إلى المعلومات الكمية والنوعية، وتطبيق المنهجيات المناسبة، ووضع توصيات لتقييم وتوجيه الإجراءات المتخذة في مجالي الدعوة والسياسات؛
- (ب) شراكات مُحسّنة مع مؤسسات البحث والسياسات والجهات الفاعلة في المجال الإنمائي، على الصعيدين العالمي والإقليمي، في البلدان النامية والصناعية؛

(ج) توصيل واستخدام نتائج البحث وتوصياته لدعم مبادرات وضع السياسات والدعوة عن طريق نشر الدراسات والمساهمة في الأنشطة والمحافل المناسبة.

### الإنجازات والتحديات الرئيسية

١٥ - نفذ المركز برنامجه للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨ وفقا لمبادئ ومجالات التركيز المحددة في الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل والتزامات المنظمة بالنهوض بجدول أعمال الألفية. وحقق المركز خلال هذه الدورة أهدافا هامة منها ما يلي:

(أ) توليد تحليلات ابتكارية بشأن المسائل التي تؤثر على الأطفال، منها فقر الأطفال ورفاههم وحرمانهم، وذلك عن طريق الخبرة المتعددة الاختصاصات والشراكات، ووضع منظور متعدد الأبعاد يشمل النظر في التجارب التي يمر بها الأطفال. وأصبح هذا النهج حافزا على المزيد من البحث ووضع السياسات العامة، لا سيما في أفريقيا وفي برنامج الاندماج الاجتماعي للاتحاد الأوروبي؛

(ب) نشر المعرفة والتأثير على العمليات الاستراتيجية لدعم ولاية اليونيسيف وجدول الأعمال الدولي المتعلق بالأطفال. وكان من بين النتائج التي تحققت إسهامات في استعراض الخمس سنوات لنتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بالطفل والمؤتمر العالمي الثالث المعني بالاستغلال الجنسي للأطفال والمراهقين؛ وتعزيز تنفيذ المعايير الدولية ومنها اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكوليهما، واتفاقية الأمم المتحدة الجديدة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛ وزيادة تعميم حقوق الطفل في سياق الاتحاد الأيبيري الأمريكي لأنحاء المظالم؛ وعن طريق اعتماد مبادئ الاتحاد الأوروبي التوجيهية لعام ٢٠٠٧ بشأن تعزيز وحماية حقوق الطفل، وإعلان عام ٢٠٠٨ المتعلق بـ "مكانة الأطفال الخاصة في العمل الخارجي للاتحاد الأوروبي"؛

(ج) تقوية الشراكات الاستراتيجية الرامية إلى النهوض بحقوق الطفل، مع تشديد خاص على السياسات العامة والشبكات الأكاديمية والخبراء في العالم النامي، بما في ذلك منظمة رصد أوضاع الأطفال، والمنتدى الأفريقي للسياسات المعنية بالطفل، وشبكة أمريكا اللاتينية لأنحاء المظالم المعنيين بالأطفال، وزيادة تعزيز التعاون مع مقر اليونيسيف، ومكاتبها الإقليمية والقطرية واللجان الوطنية، ووكالات الأمم المتحدة ومؤسسات البحث؛

(د) زيادة الموارد المالية للمركز، وتنويع التمويل الذي يتلقاه من المانحين لدعم برامج أبحاثه.

١٦ - وفي الوقت نفسه، واجه المركز عددا من التحديات: (أ) الحاجة إلى إيجاد توازن بين حجمه الصغير وقدراته المحدودة من جهة، والتوقعات المتزايدة بشأن مهامه المتعلقة بالأبحاث وتجميع المعارف من جهة ثانية؛ (ب) الحاجة إلى تجميع خبراته مع إضافة كفاءات جديدة للاستفادة من الفرص الاستراتيجية والتأثير على السياسات لخدمة احتياجات الأطفال؛ (ج) أهمية تأمين آفاق التخطيط وإقامة الشراكات في الأجل الطويل مع مواصلة مراعاة احتياجات التخطيط الاستراتيجي؛ (د) تأمين تمويل مهام المركز وبرنامج أبحاثه تمويلا مرنا وثابتا وقابلا للتنبؤ.

## ألف - توليد وإيصال المعارف الاستراتيجية والمؤثرة

١٧ - يجري تعزيز توليد المعارف عن طريق الأبحاث وتحليل البيانات في المجالات المواضيعية الثلاثة التالية: (أ) السياسات الاجتماعية - الاقتصادية وفقير الأطفال؛ (ب) تطبيق المعايير الدولية المتعلقة بحقوق الطفل؛ (ج) حماية الأطفال من العنف، وسوء المعاملة والاستغلال. وعُملت نتائج الأبحاث وشُجع استخدامها في دعم رسالة اليونيسيف وجدول الأعمال الدولي المعني بالأطفال. ووُضعت استراتيجية لتعميم المعلومات بالتعاون مع مكاتب اليونيسيف، واللجان الوطنية، والشركاء، وصدرت الدارسات التي أعدها المركز بلغات إضافية بغرض توسيع استخدامها في الدعوة، والتعبئة الاجتماعية ومناقشة السياسات العامة. وتحسنت جودة موقع المركز على الإنترنت كأداة للبحث والاتصال، وفي العام الماضي ازدادت بعشرين في المائة القدرة على الوصول إلى دراسات المركز على الخط.

## السياسات الاجتماعية - الاقتصادية وفقير الأطفال

١٨ - ترمي الأبحاث الجارية في هذا المجال إلى جمع الأدلة الإحصائية وتعميق فهم أثر السياسات الاجتماعية - الاقتصادية على الأطفال، بما في ذلك مجالات فقر الأطفال واستبعادهم، وتعبئة الموارد من أجلهم، وهجرة الأطفال.

١٩ - وتمثل الدراسات التي أجراها المركز في منطقة وسط أوروبا وشرقها، ورابطة الدول المستقلة، والبلدان الصناعية، إطارا للتحليل وأسهمت في توضيح المفاهيم المتعلقة بالأطفال الذين ينشأون في فقر، وفي اكتشاف المجالات التي يمكن للمركز أن يقوم فيها بدور بارز في مجالات البحث وجمع البيانات ووضع المؤشرات. وتمكن المركز من زيادة تعزيز خبرته بتوسيع دوره في مجال تحليل البيانات ونقلها في إطار شبكة من الخبراء والمؤسسات الشهيرة على الصعيد الدولي.

٢٠ - وتؤكد نتائج الأبحاث أن الأطفال الذين ينشأون في فقر يعانون من صعوبات شديدة دائمة. فالحرمان يعوق وصولهم إلى الخدمات الاجتماعية مما يؤثر عموماً بشدة على بقائهم وصحتهم وتغذيتهم ونمائهم. وللفقر آثار تراكمية على قدرات الأطفال على النمو، وهو يزيد من احتمالات معاناتهم في المستقبل نتيجة قلة التحصيل الدراسي، وسوء الحالة الصحية، وقلة فرص العمالة، وطول الاتكال على الرعاية الاجتماعية.

٢١ - ووضّح المرصد الاجتماعي لمركز إينوشيني، وهو تقرير سنوي يعده مشروع الرصد الإقليمي لليونيسيف في وسط وشرق أوروبا، نتيجة تحليل ومناقشات مع مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في براتيسلافا، والبنك الدولي، ومع شبكة من الخبراء في المنطقة. وتستخدم اليونيسيف هذا التقرير الذي تُرجم إلى الروسية في أنشطة الدعوة، وفي مناقشة السياسات العامة، بما في ذلك وضع الجيل الثاني من استراتيجيات الحد من الفقر.

٢٢ - وتُبرز الدراسة الفروق الشديدة داخل البلدان وفيما بينها، وتكشف عن مستويات إنفاق عام منخفضة على الصحة والتعليم في المنطقة، وعن تركيز فقر الأطفال من حيث الدخل لدى فئات معينة من الأطفال، لا سيما في البلدان التي توجد فيها أعداد كبيرة من الأطفال والأسر المعيشية التي لها عدد كبير من الأطفال، وفي المناطق الريفية حيث تقوم معيشة الناس أساساً على زراعة الكفاف؛ وحيث يصعب الوصول إلى الخدمات الاجتماعية بنوعية عالية وتكلفة معقولة؛ وداخل الأقليات الإثنية. وثبت أن فقر الأطفال وثيق الصلة بارتفاع معدلات وفيات الأطفال، وانخفاض مستويات التعليم قبل المدرسي، وبصعوبة الوصول إلى المياه المأمونة. ودعا المرصد الاجتماعي إلى إدخال إصلاحات على القطاع العام تكفل وصول الأطفال إلى خدمات اجتماعية أساسية جيدة، وإلى مساعدة الأسر على الوفاء بواجباتها في تنشئة الأطفال، وإلى تحسين توافر البيانات عن حالة أكثر فئات الأطفال هشاشة.

### تحسين البيانات وتحليلها لأغراض العناية بشواغل الأطفال الناشئة

يقوم المركز، في تقييمه للأثر الذي تحدثه على الأطفال الحالة الاقتصادية -الاجتماعية الانتقالية في منطقة وسط وشرق أوروبا/رابطة الدول المستقلة، بجمع بيانات منذ عام ١٩٩٢ من المكاتب الإحصائية الوطنية، وأجرى أبحاثاً تتعلق بالسياسات البديلة لحماية حقوق الطفل (شبكة رصد شرق أوروبا). وإثر حدوث تغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية هامة، برزت شواغل جديدة تتعلق بالأطفال. والجهود المبذولة لجمع البيانات تراعي تلك التغيرات، وقد أدت إلى وضع مؤشرات جديدة وشجعت مكاتب الإحصاء الوطنية على البحث عن بيانات تتعلق بأبعاد حماية الأطفال، مثل عمليات التبني عبر الأقطار، والبدائل المتاحة لوضع الأطفال في مؤسسات رعاية. وكانت تلك المعلومات منطلقاً لأنشطة بحثية (الرصد الاجتماعي للمركز، وقاعدة بياناته المعنية برصد الأوضاع الاجتماعية والسياسة العامة في وسط وشرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة (ترانسموني))، ولوضع سياسة دعوة في المنطقة على أساس أدلة.

٢٣ - وقدم تقرير المركز عن تقييم الأداء تحليلاً مقارناً ابتكارياً لحالة رفاه الأطفال في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في ستة مجالات: الرفاه المادي؛ والصحة والأمن؛ والتعليم؛ والعلاقات مع الأقران والأسرة؛ والسلوكيات والمخاطر؛ وشعور الشباب أنفسهم بحالة رفاههم. ويعكس إدراج شواغل الأطفال وتطلعاتهم في تقرير تقييم الأداء ذلك الأولوية التي يوليها المركز إلى اعتبار الأطفال مشتركين في الأبحاث وليس مجرد موضوع لها. وشددت الدراسة على أهمية معالجة حرمان الأطفال عن طريق سياسات متكاملة تدعم الأسر والأطفال، وتجعل من البيئة المحيطة بالطفل بيئة إدماج وحماية.

٢٤ - وولد تقرير المركز عن تقييم الأداء اهتماماً كبيراً لدى الأوساط الأكاديمية ومؤسسات السياسة العامة، بما فيها الجمعية الدولية للمؤشرات المتعلقة بالأطفال والمؤتمر الدولي للسياسات المعنية بفقر الأطفال في أفريقيا، وفي سياق جدول أعمال الاتحاد الأوروبي للإدماج الاجتماعي. ومن الأمثلة الواضحة على هذه العملية، مبادرة الأبحاث الجارية عن رفاه الأطفال في أفريقيا وتقرير عام ٢٠٠٨ الذي صدر مؤخراً عن فقر الأطفال ورفاههم في الاتحاد الأوروبي.



٢٥ - وأكد التقرير قلة توافر البيانات عن الأطفال الصغار، القابلة للمقارنة دولياً عموماً. ولسد هذه الثغرة، قام المركز بالدعوة إلى مبادرة بحثية يشترك فيها خبراء الطفولة في الحكومات والأوساط الأكاديمية والمنظمات الدولية، تستفيد مما أنجزته اليونيسيف في هذا المجال، ومن تقارير منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وقاعدة بياناتها، ومن بيانات منظمة الصحة العالمية. ووضعت المبادرة البحثية مؤشرات تقيّم مدى استفادة الأطفال الصغار من المعرفة المتوافرة في مجال علم الأعصاب بشأن المراحل الحرجة في نماء الطفل، ومن الأدلة على الأثر الإيجابي الذي تحدثه الخدمات الجيدة في مراحل الطفولة المبكرة على الأداء والسلوكيات خلال المراحل التالية من الطفولة. وتهدف المبادرة إلى الإسهام بمعلومات تحفز المناقشة الوطنية لقيمة التبكير بتقديم تعليم يفيد كل طفل، لا سيما أطفال المجموعات الضعيفة، في جميع مراحل حياته ويساعده في الاندماج اجتماعياً. وهي تقترح مجموعة من المقاييس المتعلقة بجودة الخدمات المقدمة خلال الطفولة المبكرة استناداً إلى خبرة الاقتصادات المتقدمة والتي يمكن تكييفها حسب ظروف البلدان المتوسطة الدخل والبلدان النامية.

٢٦ - وتستفيد أبحاث مركز إينوشينتي بشأن أثر الهجرة على الأطفال من موارد معلومات غير مستخدمة بشكل كاف وتتعلق بالأسر المعيشية المهاجرة (التعدادات وسجلات السكان)، للعثور على أدلة ولتعميق فهم حجم وتنوع السياقات التي يهاجر فيها الأطفال، إما مع أسرهم أو بمفردهم. وتبرز تحليلات الكم والكيف التحديات والفرص المرتبطة بهجرة الأطفال. وتُبرز الأبحاث التي أُجريت بالاشتراك مع شبكة من الأكاديميين الأبعاد المتصلة بالأطفال في الهجرة وتدعم المناقشات الوطنية بشأن نماء الأطفال وإدماجهم اجتماعياً.

### تطبيق المعايير الدولية المتعلقة بالأطفال

٢٧ - يواصل المركز تشجيع الأبحاث دعماً لجدول أعمال الألفية والمبادئ ومجالات التركيز الواردة في الخطة المتوسطة الأجل بوسائل منها تعميق الوعي بالمعايير الدولية لحقوق الطفل وفهمها، والتأثير لكي توضع شواغل الأطفال في صدارة جداول الأعمال الوطنية والدولية.

٢٨ - وظل تعميق وعي المؤسسات الأكاديمية والمنظمات الدولية وصناع السياسات وشركاء التنمية باتفاقية حقوق الطفل وبروتوكوليهما الاختياريين من أبعاد البرنامج الهامة. وشجعت أيضاً مبادرات هامة ترمي إلى تنفيذ معايير دولية أخرى تتعلق بالأطفال، منها ما يتصل بحماية الطفل.

٢٩ - وكانت الذكرى السنوية الثامنة عشرة للاتفاقية، واستعراض الخمس سنوات لدورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بالطفل، والتحضيرات الجارية للمؤتمر العالمي المعني بالاستغلال الجنسي للأطفال والمراهقين فرصاً استراتيجية لوضع دراسات ومواد للدعوة

وللاشتراك في مناقشات رفيعة المستوى لسياسات حماية حقوق الطفل، بما في ذلك المؤتمر الحكومي الدولي الثالث لجعل أوروبا وآسيا الوسطى مكانا ملائما للأطفال، الذي عُقد في بالنسيا بإسبانيا في عام ٢٠٠٦؛ والمشاورة الرفيعة المستوى التي عُقدت في سان راسوري بإيطاليا في عام ٢٠٠٧؛ واجتماع الشبكة العالمية للمؤسسات المستقلة المعنية بحقوق الطفل، المعقود في نيويورك في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. ومن الأشكال الأخرى التي اتخذتها هذه المبادرة، الأحداث الدولية العديدة التي نُظمت مع شركاء مثل اللجنة المعنية بحقوق الطفل، والخبر المستقل المعني بدراسة الأمم المتحدة عن العنف ضد الأطفال، والاتحاد البرلماني الدولي، ومنظمة رصد أوضاع الأطفال.

٣٠ - واستضاف المركز وفودا وطنية رفيعة المستوى وشركاء أوفدوا في زيارات دراسية استراتيجية تتعلق بتنفيذ اتفاقية حقوق الطفل وغيرها من المعايير الدولية المتعلقة بالأطفال، منها وفود من أذربيجان، وبلغاريا، والصين، وإسبانيا، والسويد. واشترك المركز أيضا في مبادرات رفيعة المستوى قامت بها اليونيسيف في مجال حقوق الطفل بغية تعزيز الإصلاحات التشريعية والمؤسسية في آسيا الوسطى، وأمريكا اللاتينية، وجنوب آسيا.

٣١ - وقام المركز بتحليلات في مجالات ذات صلة بتنفيذ اتفاقية حقوق الطفل، مثل "رعاية الأطفال المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز" دعما لمجال التركيز ٣ في الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل؛ و "تعزيز حقوق الأطفال ذوي الإعاقة" دعما لمجال التركيز ٤، ودعما للدعوة التي تقوم بها اليونيسيف لسياساتها في مجال التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتنفيذها.

٣٢ - وعزز المركز أبحاثه في مجال تنفيذ التدابير العامة لاتفاقية حقوق الطفل، مع التشديد على إصلاح القوانين، وإنشاء مؤسسات وطنية مستقلة تعنى بالأطفال، واشترك الأطفال في عمليات صنع القرار، ورصد التقدم المحرز في التنفيذ.

٣٣ - وتقدم الدراسة عن إصلاح القانون وتنفيذ اتفاقية حقوق الطفل (انظر المربع أدناه) تحليلا معمقا للإصلاحات القانونية في ٥٢ بلدا قدم تقريرين أو أكثر إلى لجنة حقوق الطفل. وتتضمن الدراسة وصفا لمبادرات ابتكارية، وتتوقع إمكانية تكرار تلك المبادرات وتوسيعها في المستقبل، وقد كانت مرجعا أساسيا لإصلاحات قانونية وطنية، في جنوب أفريقيا مثلا، في إطار المؤتمر الوطني بشأن "إعداد جنوب أفريقيا لتنفيذ القانون المعني بالأطفال".

### إصلاح القوانين وتنفيذ اتفاقية حقوق الطفل

من شأن وضع أساس قانوني متين، يهتدي باتفاقية حقوق الطفل، أن يساعد على صيانة حقوق الأطفال ويكفل حمايتهم من العنف والاعتداء والاستغلال. وتؤكد الدراسة التي وضعها المركز عن إصلاح القانون وتنفيذ اتفاقية حقوق الطفل التغييرات العميقة والبعيدة المدى في الكثير من الأحيان التي حدثت في جميع المناطق بعد التصديق على اتفاقية حقوق الطفل، بما في ذلك سن أحكام دستورية جديدة، وسن مدونات تتعلق بالأطفال وإدخال إصلاحات على التشريعات القطاعية.

وتكشف الدراسة عن وجود مجالات تركيز مشتركة وتسلم بوجود ثغرات. وهي تعترف بوجود ضعف عام في التنفيذ بيد أنها تحدد الآليات الوطنية التي أنشئت للإشراف على التنفيذ وتعزيزه؛ وهي تأخذ في الاعتبار دور مكاتب أمناء المظالم في تشجيع إدخال إصلاحات على القوانين والدور الابتكاري الذي يقوم به المجتمع المدني في التوصية بإدخال تلك الإصلاحات، إضافة إلى الحالات الهامة التي اشترك الأطفال فيها في تطوير التشريعات.

وتبرز الدراسة أهمية التشريعات في جميع المجالات التي تؤثر على حياة الأطفال، مثل القوانين التي تعرف "المولود حياً"، أو التي تنص على إلزامية التطعيم أو استخدام الملح باليود، أو تكفل إجازة مدفوعة الأجر للأبوين، أو وصول الأطفال إلى الخدمات الصحية، أو تحظر إساءة معاملة الأطفال، أو تحدد مستويات التدريب الدنيا للمهنيين الذين يتعاملون مع الأطفال، أو تنص على تقديم المدارس دعماً خاصاً غير تمييزي إلى أطفال الأقليات.

وتقدم الدراسة أدلة على الأثر الواضح الذي يحدثه إصلاح القوانين على حماية حقوق الطفل: فقد أسفرت تشريعات جديدة تتعلق بإصلاح نظام العدالة الجنائية عن انخفاض شديد في عدد الأطفال بالمؤسسات السجنية أو الإصلاحية في كندا، وروسيا، وفي أمريكا اللاتينية؛ ووضعت حداً لممارسة الجلد كعقوبة في الآلاف من القضايا الجنائية التي يتورط فيها أحداث في جنوب أفريقيا؛ وأدت إلى التخفيض بعشرين في المائة في حالات ختان الإناث في مصر؛ وزادت بوضوح من عدد الأسر التي تستعمل الملح باليود في نيبال.

٣٤ - ويتعاون المركز مع لجنة حقوق الطفل التي تشترك بانتظام في مناقشات الخبراء والمبادرات البحثية التي يتخذها المركز أو يشجعها، بما في ذلك أبحاث المركز بشأن تنفيذ

البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل، والمتعلق ببيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية.

٣٥ - وتمثل أعمال اللجنة مرجعا هاما للتحليلات الذي يجريها المركز، بما في ذلك استنتاجاته الختامية وتعليقاته العامة، فضلا عن التوصيات التي تخلص إليها المناقشة المواضيعية. ومن الأمثلة على ذلك البحث الذي أجراه المركز بشأن تعليق اللجنة العام رقم ٥ (التدابير العامة لتنفيذ اتفاقية حقوق الطفل) والدراسة عن إصلاح القوانين وتنفيذ اتفاقية حقوق الطفل (انظر المربع أعلاه)، وكذلك التحليل الذي أجراه المركز عن فقر الأطفال وعن التعليم والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة. وقدم المركز الدعم في وضع التعليق العام على المادة ١٢ من اتفاقية حقوق الطفل، لا سيما عن طريق تحليله لحق إبداء الرأي خلال الإجراءات القانونية والإدارية.

٣٦ - ويتعاون المركز مع آليات أخرى في الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان، منها الخبير المستقل المعني بمسألة حقوق الإنسان والفقر المدقع، وفي سياق متابعة دراسة الأمم المتحدة عن العنف ضد الأطفال. وتسهم تحليلات المركز في برنامج مجلس أوروبا عن "بناء أوروبا من الأطفال وإليهم"، كما أسهمت في وضع دليل "القضاء على العنف ضد الأطفال" الذي اشتركت اليونيسيف مع الاتحاد البرلماني الدولي في إعداده للبرلمانيين.

٣٧ - وتشدد الأبحاث الجارية في مجال العنف ضد الأطفال على التطورات التي يشهدها إصلاح القوانين وعلى الثغرات المعرفية وجمع البيانات. والجهود جارية لتقييم نقاط الضعف والقوة في أدوات القياس المستخدمة حاليا وللتصدي للتحديات المتمثلة في قلة التعاريف المتفق عليها وقلة البيانات المفصلة بحسب السن والجنس والسياق ومجموعات السكان التي تناولتها الدراسة.

٣٨ - وسعيا إلى معالجة قلة البيانات المنظمة عن العنف الذي يتعرض له الأطفال في مجالي الرياضة والألعاب، بدأ المركز أبحاثا عن "الحق في اللعب الآمن" تناول حماية الأطفال في الأنشطة الرياضية التي تنظم في المدرسة أو المجتمعات المحلية أو الرياضات التنافسية. وتشير الاستنتاجات الأولية إلى أهمية الرياضة في حياة الأطفال وإلى ضرورة إيجاد أنظمة أقوى لحماية الأطفال من العنف والاعتداء والاستغلال خلال الأنشطة الرياضية التي تنظم على الصعيد الوطني ودون الوطني والأهلي. وتستخدم الدراسة حاليا مرجعا في ما تقوم بها لجنة حقوق الطفل من أنشطة متصلة بحقوق الطفل في الرياضة والألعاب، وبوضع مبادئ توجيهية للمعلمين ومدربي الألعاب الرياضية في المدارس والمجتمعات المحلية.

## حماية الأطفال من العنف والاستغلال والاعتداء

٣٩ - وتتناول الأبحاث الذي يجريها المركز بشأن تنفيذ اتفاقية الطفل وغيرها من المعايير الدولية أبعادا استراتيجية أخرى تتعلق بحماية الطفل من العنف والاعتداء والاستغلال.

٤٠ - ويظل الاتجار بالأطفال عنصرا أساسيا في برنامج المركز. ويؤكد انتشار ذلك الاتجار في جميع المناطق أهمية وجود ولاية عالمية لليونيسيف تتعلق بالأطفال ويثبت ضرورة وجود أدلة تقوم عليها أنشطة الدعوة، ووضع السياسات، وتحقيق الاستقرار الاجتماعي لدعم حقوق الطفل. وساعدت دراسات أجريت في أفريقيا وأوروبا وجنوب آسيا في وصف الأبعاد الناشئة لهذه الظاهرة، وإبراز أهمية الشواغل المتصلة بحماية الطفل ودعم تغيير السياسات.

٤١ - وأجريت الأبحاث في جنوب آسيا بالتعاون وثيق مع مكاتب اليونيسيف، ومسؤولين حكوميين وغيرهم من الشركاء في المنطقة. وأمكن عن طريق استعراض شامل للقوانين وللاستجابات على صعيد السياسة العامة، تحسين فهم ديناميات وتعدادات الاتجار بالأطفال؛ وتسليط الضوء على الاتجار الداخلي وعبر الحدود؛ وتعزيز فرص التعاون وتبادل الدروس المكتسبة.

٤٢ - وساعدت الدراسات الفردية على تعبئة الدعم السياسي لمنع ومكافحة الاتجار بالأطفال. وسلطت الضوء على الشواغل المتعلقة باستغلال الأطفال والاتجار بهم، وأثارت تساؤلات عن مدى صحة اعتبار أن ذلك الاتجار يجري فقط لأغراض الاستغلال الجنسي. وشددت الدراسات أيضا على الدور الرئيسي الذي تقوم فيه الوقاية في حماية الأطفال وتجنب مخاطر "إعادة الاتجار"؛ يضاف إلى ذلك أن الوقاية تعزز التغيير الاجتماعي والتحول من القبول السلبي إلى شعور حقيقي بالقوة أمام الصعوبات وإلى الاستثمار في حماية حقوق الطفل، ومنها الحق في التعليم، الذي يقوم بدور حرج في هذا الصدد. وكشفت الدراسات الفردية أن الجهود التي تقوم بها المجتمعات المحلية تمثل إسهاما حاسما في خلق شعور بالمسؤولية الجماعية عن حماية الأطفال من جميع أنواع الاستغلال، وتعميق الوعي بالمخاطر، وتشجيع التعبئة الاجتماعية وتحقيق تغيير دائم في السلوك.

٤٣ - وبالنسبة لليونيسيف ولدت هذه الأبحاث فرصا جديدة للدعوة وللمزيد من التركيز الاستراتيجي على التدخلات البرنامجية، ولتوسيع الشراكات مع منظمات المنطقة. وتؤكد المبادرة من جديد التزام المركز بإجراء أبحاث في البلدان النامية وبنقل المنهجيات والدروس المكتسبة إلى مناطق أخرى دعما لجهود الدعوة العالمية. وكانت التحاليل على غاية الأهمية

بالنسبة لأنشطة المركز المتعلقة بـ "الأطفال والمهجرة"، ومثلت نقطة التقاء بارزة بين أنشطة المركز البحثية.

### المؤتمر العالمي المعني بالاستغلال الجنسي للأطفال والمراهقين

اليونيسيف شريك للمؤتمر العالمي المعني بالاستغلال الجنسي للأطفال والمراهقين، الذي سيعقد في البرازيل، وسيدعم المركز هذه العملية بأبحاثه وخبرته. ويدرس المركز عناصر أساسية في جدول أعمال المؤتمر من خلال أبحاثه المتعلقة باتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولها الاختياري المتعلق ببيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية، وبإصلاح القوانين، واستغلال الأطفال عن طريق الاتجار وفي السفر والسياحة. وقد استضاف المركز مشاورة الخبراء المواضيعية الأولى التي ناقشت مواضيع المؤتمر الخمسة ونظرت في أبعاد بحثية جديدة. وتتناول التوصيات، آخذة في اعتبارها التآزر بين وكالات الأمم المتحدة وشركائها، مسائل استغلال الجنس تجارياً؛ والتحديات الناشئة؛ والأطر القانونية وإنفاذ القوانين؛ والتعليم؛ والتدريب؛ والتوعية؛ والسياسات المتكاملة والشاملة لعدة قطاعات؛ والمسؤولية الاجتماعية للشركات؛ والتعاون الدولي.

٤٤ - وتظل حماية الأطفال من النزاعات المسلحة أحد المجالات التي تشدد عليها أبحاث المركز، مع اهتمامه بالمسائل المتعلقة بالجرائم المقترفة ضد الأطفال في أوقات النزاع، واشتراك الأطفال في نظم العدالة الانتقالية، بما في ذلك لجان المصالحة وتقصي الحقائق. وترمي هذه المبادرة إلى توليد المعارف وتقديم أدلة عن طريق استعراض الخبرات، والممارسات الجيدة، والدروس المكتسبة من اشتراك الأطفال الضحايا والشهود في أعمال المحاكم الدولية والوطنية وآليات إقامة العدل.

٤٥ - ويتعاون مركز إينوشيني للأبحاث التابع لليونيسيف مع شبكة من الخبراء والممارسين الأكاديميين والدوليين، ومع مكاتب اليونيسيف بشكل وثيق على النهوض بتبادل المعارف المشتركة بين القطاعات ومناقشة السياسات العامة المتعلقة بحقوق الأطفال والمراهقين في سياق مشاركتهم في نظم العدالة بعد النزاع، وبوضع إجراءات تراعي احتياجات الأطفال. وتسهم نتائج هذا المبادرة في وضع سياسات اليونيسيف وشركائها وبرامجهم، ولها أهمية استراتيجية في مساعدة مكاتب اليونيسيف القطرية على دعم لجان تقصي الحقائق، وتيسير المصالحة، ومنع العنف، وتعزيز سيادة القانون. وكانت الأبحاث أساساً متيناً للإسهام الذي

قدمه المركز إلى عملية استعراض تقرير ماشيل بعد عشر سنوات، وإلى التعاون الذي تقوم به اليونيسيف مع الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والتراع المسلح.

٤٦ - ودعم المركز، على ذلك الأساس، وضع صيغة ملائمة للأطفال من مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية المتعلقة بالعدالة في المسائل التي يكون فيها الأطفال شهودا وضحايا الجرائم، التي اشترك في إصدارها في فيينا في نيسان/أبريل ٢٠٠٧ كل من اليونيسيف ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

## باء - تبادل المعرفة ونقلها

٤٧ - شدد المركز خلال تنفيذه لهذا البرنامج، على تبادل المعرفة ونقلها دعماً للمناقشات بشأن التنمية العالمية، وللإجراءات الوطنية الرامية إلى تعزيز أعمال حقوق الطفل، وكإسهام في تنفيذ الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل، لا سيما مجالا التركيز ٤ و ٥.

٤٨ - ووسع المركز شراكاته الاستراتيجية وكفاءاته الفكرية، فعزز بذلك خبرته الداخلية وأنشطته المتعددة التخصصات، وزاد من الفرص المتاحة لدعم مناقشة السياسات على الصعد العالمي، والإقليمي، والوطني. ويكتسب المركز اعترافاً متزايداً بوصفه محفلاً يجمع بين الأكاديميين، وصناع السياسات، والعمال الميدانيين، والخبراء في مجال الأطفال، ويشترك فيه عدد كبير من شركاء الأمم المتحدة، منهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الصحة العالمية، والمعهد العالمي لبحوث الاقتصاد الإنمائي التابع لجامعة الأمم المتحدة، ومعهد الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية.

٤٩ - ونظم المركز وشجع على تنظيم مناقشات للخبراء تناولت مسائل الأطفال، باشتراك شبكات أكاديمية، ومؤسسات بحثية، وصناع السياسات، وجهات إنمائية فاعلة، وخبراء في مجال حقوق الطفل، وقد استفادت تلك المناقشات من خبرات الشركاء وعززت قدرة الشبكات الحالية. وأجريت مشاورات استراتيجية بشأن مواضيع متنوعة منها تنفيذ المعايير الدولية، مع تشديد خاص على اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولها الاختياريين، وفقر الأطفال ورفاههم، والتعليم والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة، وهجرة الأطفال، والاتجار بالأطفال، والعدالة الانتقالية، والممارسات التقليدية الضارة. واستضيفت مناقشات حول الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية، والاستقصاءات المواضيعية المتعددة الأقطار، مما ساعد المركز على تعزيز شراكاته مع وكالات أخرى تجمع البيانات ومع مؤسسات بحثية.

٥٠ - ووجه اهتمام خاص إلى تعزيز الشراكات مع الأكاديميين والخبراء، ومع مؤسسات السياسية العامة في البلدان النامية. وتعاون المركز مع شبكة الأبحاث الدولية لمنظمة رصد الطفولة وأسفر ذلك تدريجياً عن وضع أنشطة لتوليد المعرفة ونشرها بالتعاون مع شبكات بحثية في البلدان النامية. ومن الأمثلة على هذه العملية تنظيم مؤتمر البحث الكاريبي المعني بحقوق الطفل، بالاشتراك مع اليونيسيف، في جامايكا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، وإطلاق مجموعة لانست عن نماء الأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة، بالتعاون مع جامعة جزر الهند الغربية.

٥١ - وعزز المركز شراكته مع المحفل الأفريقي للسياسات المتعلقة بالأطفال، وهو منظمة لعموم أفريقيا تدعو إلى تبني تلك السياسات. ويفتح التعاون مع ذلك المحفل مجالات أوسع للقيام بأبحاث مع الخبراء والمؤسسات في القارة بأسرها، ويحسن المعرفة بحالة الأطفال في أفريقيا، ويشجع مبادرات الدعوة ويعزز القدرة على تناول شواغل الأطفال في المنطقة. ويسهم المركز في إطار هذه الشراكة في عمليتين هامتين: مبادرة بحثية عن رفاه الأطفال وحرمانهم في أفريقيا، بدأت متابعاً لمؤتمر السياسات الدولي المعني بالطفل الأفريقي، الذي عقد في أديس أبابا في عام ٢٠٠٨؛ وإنشاء مجلة عن السياسات المعنية بالأطفال في أفريقيا.

٥٢ - ويسعى المركز إلى تكثيف تعاونه مع الاتحاد البرلماني الدولي، وهو يسمح باستخدام تحليل بياناته، وأبحاثه ومنشوراته لدعم العمل البرلماني من أجل إدخال إصلاحات على التشريعات والسياسات الاجتماعية، وتعزيز مبادرات الدعوة في مجال حماية الأطفال. وتمثل استنتاجات الأبحاث والدراسات التي أجراها المركز أساساً للحلقات الدراسية الإقليمية التي يعقدها البرلمانيون في جنوب آسيا، وشرق آسيا، ومنطقة المحيط الهادئ، وقد أسهمت في وضع دليل البرلمانيين بشأن القضاء على العنف ضد الأطفال. وقدم المركز أيضاً الدعم إلى مبادرات برلمانية على الصعيد الوطني، بالتعاون مع المحفل البرلماني الهندي المعني بالأطفال ومكتب الدراسات البرلمانية والتدريب.

٥٣ - وتعزز التعاون أيضاً داخل أوروبا مع البرلمانيين بشأن حماية حقوق الطفل. وفي هذا الصدد، أدت الشراكة مع الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا إلى استخدام التحليلات التي أجراها المركز في وضع تقارير وتعزيز إجراءات تتعلق بسياسات العناية بالأطفال المصابين بالإيدز، والأطفال ذوي الإعاقات، واشتراك الأطفال، وحماية الأطفال من العنف. وبالمثل، فتح التعاون المتنامي مع الاتحاد الأوروبي مجالات أوسع للتأثير على مناقشات السياسات المتعلقة بمواضيع مثل الأطفال في التعاون الإنمائي، وتسجيل الولادات، والتزاعات المسلحة، والعنف ضد الأطفال.



٥٤ - وأقام المركز أيضا شراكات هامة مع مؤسسات مستقلة تعمل على إعمال حقوق الإنسان للطفل، عن طريق شبكتها العالمية والإقليمية في معظم الأحيان؛ وفي عام ٢٠٠٧، دعم المركز إنشاء شبكة جديدة في أمريكا اللاتينية. وتقوم هذه المؤسسات، مثلما أكدت دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بالطفل، بدور هام في تعزيز تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل. وقد ازداد عددها في مختلف المناطق، وهي تمثل موردا هاما للغاية من البيانات، والمعلومات، والخبرة تستفيد منه الأبحاث التي يقوم بها المركز عن الأطفال، وأداة تساعد على تعميم وتشجيع استخدام نتائج أبحاث المركز.

٥٥ - ويتعاون المركز في تشجيعه لهذه المؤسسات مع مكاتب اليونيسيف واللجان الوطنية في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، وأفريقيا، وشرق آسيا والمحيط الهادئ، وأوروبا، وأمريكا الشمالية. وتفتح المبادرة مجالات لتلاقح الخبرات، وتساعد على اكتشاف فرص التأثير في عمليات وضع المعايير والسياسات التي تخدم الأطفال. وتساعد الأبحاث أيضا على تعزيز قدرة اليونيسيف على إنشاء ودعم تلك الآليات وتقوية الشراكات من أجل الدعوة إلى إعمال حقوق الطفل.

### جيم - دعم الدعوة التي تقوم بها اليونيسيف وتطوير سياساتها وبرامجها

٥٦ - قدم المركز، من خلال أبحاثه وتحليله للبيانات، إسهامات متواصلة في جهود الدعوة التي تقوم بها اليونيسيف على الصعيد العالمي، وفي سياساتها واستراتيجياتها، بالتعاون مع كيانات أخرى في المنظمة. وقد دعم في هذا الصدد الإجراءات الجارية على نطاق المنظومة تنفيذًا لجدول أعمال الألفية، بما في ذلك تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وأسهم في تنفيذ الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل، لا سيما مجالا التركيز ٤ و ٥.

٥٧ - ومثلما ورد أعلاه، أسهمت أبحاث المركز في الدور الذي قامت به اليونيسيف في عدة أنشطة دولية هامة، منها استعراض الخمس سنوات لدورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بالطفل، ومتابعة دراسة الأمم المتحدة عن العنف ضد الأطفال، والإعداد للمؤتمر العالمي المعني بالاستغلال الجنسي للأطفال والمراهقين، الذي سيعقد في البرازيل.

٥٨ - وقدم المركز الدعم إلى تطوير معارف جديدة والقيام بالدعوة على الصعيدين العالمي والإقليمي في مجموعة من مجالات حماية الطفل. وقدم في اجتماعات الخبراء وفي المشاورات العالمية التي اشترك فيها، ورقات بحث هامة، ودراسات تقنية، ومدخلات محددة أسهمت في وضع استراتيجية اليونيسيف لحماية الأطفال. ومن الأمثلة على ذلك ما قام به المركز من أعمال في مجالات إصلاح القوانين، والاتجار بالأطفال، والأطفال ذوي الإعاقات، والعدالة الانتقالية.

٥٩ - وأسهمت استنتاجات الدراسة عن "تغيير عادة اجتماعية ضارة: ختان الإناث"، التي نُشرت في إطار سلسلة منشورات المركز الموجزة، في قاعدة معارف اليونيسيف، واستخدمها المركز في تعميق فهم الممارسات الضارة والتوعية بها والتأثير على السياسات في اتجاه التخلي عنها. وقدم المركز أيضا الدعم إلى وضع نهج برنامجي يرمي إلى تشجيع تحول اجتماعي واسع النطاق يخدم الطفل والمرأة، وذلك من خلال اشتراكه في فرقة عمل اليونيسيف المعنية بالممارسات الضارة (التي أنشأها المدير التنفيذي في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦) وتعاونه الوثيق مع قسم حماية الطفل في مقر اليونيسيف، ومع المكاتب الإقليمية والقطرية ذات الصلة، فضلا عن شراكاته التي تدعمت مع مؤسسات أكاديمية رائدة. ويشترك المركز أيضا في الدراسة المتعددة الأقطار التي تجريها اليونيسيف لتوثيق وتحليل التجارب التي قُيِّمت خارجيا واعتُبرت ناجحة في مجتمعات محلية تخلت عن الممارسة الثقافية المتمثلة في ختان الإناث وفي تزويج الأطفال.

٦٠ - وأسهم المركز في تنفيذ واستعراض مجال التركيز ٥ من الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل، بأشكال منها اشتراكه في المشاورات العالمية بمسألة تركيز مواضيعية. وكانت أبحاث المركز في مواضيع مثل فقر الأطفال، وهجرة الأطفال، وتخصيص الموارد إلى الأطفال مصدر دعم للأنشطة العالمية في هذا المجال، بما في ذلك المشاورة التي نظمتها اليونيسيف بشأن الحماية الاجتماعية والميزنة خدمةً للأطفال.

٦١ - وأسهم المركز أيضا بالتعاون مع مكاتب اليونيسيف ذات الصلة، في تنفيذ مجالات تركيز أخرى من الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل، وتعاون في مسائل تتصل بتحليل معدلات الوفيات، والحوادث والإصابات التي يتعرض لها الأطفال في آسيا؛ وتغذية الأطفال والإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وشجع المركز على استعراض السياسات في مجالات ناشئة مثل أثر تغير المناخ على الأطفال، وهو موضوع قُدم في الاجتماع الوزاري الذي عقدته اليونان، رئيسة شبكة الأمن البشري، في أيار/مايو ٢٠٠٨. ويقدم المركز مدخلات إلى أنشطة تطوير استراتيجيات اليونيسيف في هذا المجال في المستقبل.

٦٢ - ومن المجالات الأخرى التي يسهم فيها المركز، تشجيع الأبحاث عبر المناطق دعما للدعوة وبناء القدرات. وهو يقوم بذلك بتعاون وثيق مع مكاتب اليونيسيف الإقليمية والقطرية وعن طريق شبكة موسعة تشمل مؤسسات بحثية وسياساتية إقليمية، وقد أسفر ذلك عن إدراج مدخلات ميدانية هامة في أبحاث المركز. وجرى هذا التعاون في جنوب آسيا ومنطقة وسط وشرق أوروبا/رابطة الدول المستقلة في مجال الاتجار بالأطفال، والاستغلال الجنسي للأطفال، وفي منطقة وسط وشرق أوروبا/رابطة الدول المستقلة أيضا في مجال رصد

حالة الأطفال في البلدان المارة بمرحلة انتقالية، وإصلاح القوانين، والتبني، وعدالة الأحداث، وقياس وفيات الأطفال؛ وفي المناطق الإفريقية شمل التعاون مجالات فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وختان الإناث، والعدالة الانتقالية؛ وشمل في جميع المناطق تنفيذ التدابير العامة لاتفاقية حقوق الطفل، دعماً للدعوة، ومناقشة السياسات، والإصلاحات على الصعيد الوطني.

٦٣ - ودعم المركز جهود الدعوة في البلدان الصناعية، بالتعاون مع مكتب اليونيسيف المعني بجمع الأموال من القطاع الخاص والشراكات واللجان الوطنية. وأسفر ذلك عن وضع بطاقات أداء المركز في مجال فقر الأطفال، ورفاه الأطفال، والتعليم في مراحل الطفولة المبكرة، وعن مبادرات لدعم استعراض دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بالطفل، والمؤتمر العالمي المعني بالاستغلال الجنسي للأطفال والمراهقين، وتنفيذ اتفاقية حقوق الطفل، ومتابعة دراسة الأمم المتحدة عن العنف ضد الأطفال وحماية الأطفال من الاتجار، والاستغلال الجنسي، والتزاعات المسلحة، والسعي إلى جعل المدن ملائمة للأطفال.

## دال - تأمين وتعزيز قاعدة المركز المؤسسية والمالية

٦٤ - واصل المركز تعاونه الوثيق مع معهد ديغلي إينوشنتي مع تركيز خاص على وضع مبادرات بحثية تعاونية عن طريق مكتبة إينوشنتي التي تدار إدارة مشتركة والتي وسعت مواردها ليتسنى استخدامها من طرف الباحثين في جميع أنحاء العالم، ولإبراز قيمتها في إيطاليا، ولتعزيز دور معهد ديغلي إينوشنتي بوصفه أمانة الشبكة الأوروبية للمراصد المعنية بالأطفال. وبالمثل، شجّع التعاون في مجالات الدعوة، والمعلومات، وقيام الوفود الحكومية والأكاديمية بزيارات دراسية.

٦٥ - وتعزيزت أيضا الشراكة مع منطقة توسكانيا، بما في ذلك عن طريق اجتماع مشترك في سان راسور (أنظر أعلاه) وإعداد الصيغ الإيطالية للدراسات الرئيسية التي أجراها المعهد، بدعم من المنطقة. وفي عام ٢٠٠٦، منح مجلس توسكانيا الإقليمي اليونيسيف أسمى جائزة له اعترافاً بالتزام المنظمة بنصرة قضية الأطفال.

٦٦ - وحسن المركز أيضاً تعاونه مع اللجنة الوطنية الإيطالية، وكذلك مع منظمات إيطالية غير حكومية معنية بمبادرات الدعوة. واستفاد برنامج المركز من الشراكة القوية التي أنشأها على مر السنين مع الجامعات الإيطالية، بما فيها جامعات في بولونيا، وفلورنسا، وبادوا، وبيزا، وتورين، وكذلك مع منظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة وعاملة في إيطاليا.

## التمويل وملاك الموظفين

٦٧ - وافق المجلس التنفيذي في مقرره ١٤/٢٠٠٥ على برنامج المركز للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨ بمبلغ أقصاه ١٧ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار للموارد الأخرى. وتلقى البرنامج إلى حد الآن ١٦ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار في شكل موارد أخرى، تضمنت دعماً من حكومة إيطاليا لأنشطته الرئيسية ولتعزيز تعاون المركز مع معهد ديغلي إينوشنتي.

٦٨ - وخلال فترة الثلاث سنوات هذه، وسّع المركز ونوع كثيراً قاعدة المانحين الذي يتبرعون له، بدعم مالي من حكومة السويد وتبرعات هامة أخرى من حكومات فرنسا، وألمانيا، واليونان، والنرويج، والبرتغال، وإسبانيا، وسويسرا، ومن المفوضية الأوروبية. وورد دعم لدراسات محددة من لجان وطنية وعن طريق التعاون مع مكاتب اليونيسيف.

٦٩ - وتتضمن ميزانية اليونيسيف للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ دعماً مالياً مخصصاً للمركز ولمهام البحث في اليونيسيف عموماً. وتعهدت حكومة إيطاليا عند تجديد اتفاق التعاون مع اليونيسيف بتقديم ما لا يقل عن ٥ ٤٣٠ ٠٠٠ يورو لدعم قدرات المركز الأساسية وتكاليفه التشغيلية للفترة ٢٠٠٩-٢٠١١. وسيواصل المركز بذل جهود منسقة لتوسيع وزيادة تنوع قاعدة المانحين، وتأمين تمويل ثابت عن طريق تحسين الشراكات مع الحكومات، والمنظمات الدولية، والمؤسسات، وغيرها من المانحين، فضلاً عن اللجان الوطنية لليونيسيف، وعن طريق استكشاف موارد جديدة يمكن استخدامها لتمويل الأبحاث.

٧٠ - وفي ضوء التوصية بتمديد البرنامج الجاري للمركز سنة واحدة، من المتوقع أن تلزم موارد أخرى إضافية قدرها ٧ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار لكفالة حصول المهام الرئيسية للمركز وأنشطته البحثية على التمويل اللازم في عام ٢٠٠٩. ولذلك، تُطلب زيادة قدرها ٧ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار في الحد الأعلى للموارد الأخرى، ليصبح سقف الموارد الأخرى ٢٤ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٩.

٧١ - وسيظل هيكل المركز في عام ٢٠٠٩ على حاله، منظماً في ثلاث وحدات تدبر مجالات البحث الثلاثة للمركز، مع مساهمات رئيسية ودعم رئيسي شامل من قسمي الاتصال والعمليات. وسيُحتفظ بالمستوى الحالي العام لملاك الموظفين، وسيواصل المركز استخدام الدعم الإضافي في مجال الخبراء وغيره من الخيارات المؤقتة ليكفل تلبية الاحتياجات من الموارد التقنية والبشرية.

## رابعاً - مشروع مقرر

٧٢ - يوصى بأن يعتمد المجلس التنفيذي مشروع المقرر التالي:

### إن المجلس التنفيذي،

- ١ - إذ يشير إلى مقرره ١٤/٢٠٠٥ الذي يأذن فيه بتمديد برنامج مركز إينوشيني للأبحاث التابع لليونيسيف لمدة ثلاث سنوات (٢٠٠٦-٢٠٠٩)،
- ٢ - وإذ يشير أيضاً إلى مقرره ٢/٢٠٠٨، الذي وافق فيه على ميزانية الدعم لليونيسيف لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ وعزز فيه الدعم المقدم إلى مهام الأبحاث التي تجريها اليونيسيف،
- ٣ - وقد استعرض التقرير المرحلي عن مركز إينوشيني للأبحاث التابع لليونيسيف، والأنشطة المقترحة للفترة ٢٠٠٩ (E/ICEF/2008/23)،
- ٤ - يرحب بالإطار التي وضع لمواصلة الأعمال في عام ٢٠٠٩ (E/ICEF/2008/23)؛
- ٥ - يأذن بتمديد برنامج المركز حتى نهاية عام ٢٠٠٩ لكفالة تماشيه مع عملية التخطيط الاستراتيجي لليونيسيف، وبرنامج عمل مكتب الأبحاث، ومع ميزانية الدعم لليونيسيف للفترة ٢٠١٠-٢٠١١؛
- ٦ - يأذن أيضاً برفع سقف الموارد الأخرى بـ ٧ ملايين دولار، ليصبح ذلك السقف ٢٤ مليون دولار للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٩؛
- ٧ - يدعو جميع المانحين إلى الإسهام في أنشطة المركز البرنامجية بغية تغطية كامل التكاليف المتوقعة لتنفيذ برنامجه في عام ٢٠٠٩.

## مرفق

## تقديرات توزيع النفقات (٢٠٠٩-٢٠٠٦)

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الميزانية المزمدة وفقا للمقرر ١٤/٢٠٠٥	الميزانية الإضافية <sup>(أ)</sup>	الميزانية الإضافية	الميزانية الإضافية	الميزانية الإضافية	الميزانية الإضافية
٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	المجموع	
<b>تكاليف البرنامج</b>					
٤ ٠٠٠	٤ ٠٠٠	٤ ٠٠٠	٥ ٠٠٠	١٧ ٠٠٠	الأبحاث في مجالات البرنامج الحالية والناشئة، والرصد، وتحليل السياسات، وحلقات عمل الخبراء وإقامة الشبكات وإدارة البحث <sup>(ب)</sup>
٦٠٠	٦٠٠	٦٠٠	٨١٠	٢ ٦١٠	الدعوة والاتصالات والمنشورات والوثائق والموقع على الشبكة
٣٣٠	٣٣٠	٣٤٠	٣٥٠	١ ٣٥٠	التعاون مع معهد ديغلي إينوشنتي
٤ ٩٣٠	٤ ٩٣٠	٤ ٩٤٠	٦ ١٦٠	٢٠ ٩٦٠	<b>المجموع الفرعي</b>
<b>تكاليف التشغيل</b>					
٣٧٠	٣٧٥	٣٩٠	٤٥٠	١ ٥٨٥	تكاليف موظفي الدعم
٣٣٠	٣٦٠	٣٧٥	٣٩٠	١ ٤٥٥	تكاليف التشغيل العامة (تكنولوجيا المعلومات، الاتصالات، اللوازم، والصيانة والمعدات)
٧٠٠	٧٣٥	٧٦٥	٨٤٠	٣ ٠٤٠	<b>المجموع الفرعي</b>
٥ ٦٣٠	٥ ٦٦٥	٥ ٧٠٥	٧ ٠٠٠	٢٤ ٠٠٠ <sup>(ج)</sup>	<b>المجموع</b>

(أ) في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١١ بلغت مساهمة الحكومة الإيطالية ٥ ٤٣٠ ٠٠٠ مليون يورو، وسُيَلمَس المبلغ المتبقي من مانحين آخرين، بما في ذلك مساهمات إضافية أخرى من الحكومة الإيطالية.

(ب) تمول وظيفتنا المدير ومدير العمليات وأسفارهما من ميزانية الدعم للموارد العادية، حسبما أُقرت في ميزانية الدعم لليونيسيف للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

(ج) ناقصا ١ في المائة كمعدل موافق عليه لاسترداد تكاليف اليونيسيف التشغيلية التراكمية بالنسبة للمشاريع الممولة من الموارد الأخرى.